لجان الحقيقة والمصالحة كآلية لترسيخ المصالحة الوطنية

دراسة مقارنة لتجربة سيراليون وجنوب إفريقيا

Truth and Reconciliation Commissions as a mechanism for consolidating national reconciliation

A comparative study of the experience of Sierra Leone and South Africa

سرحان رعاش (طالب دكتوراه) [1*] ، **نور الدين حشود** [2]

[2.1] مخبر علم النفس وجود الحياة

[2.1] جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

raache.sarhane@univ-ouargla.dz[1]

تاريخ الاستلام : 02-12-2019؛ تاريخ المراجعة : 30-12-2020؛ تاريخ القبول : 31-03-2021

ملخص:

يعد مخرج المصالحة الوطنية أحد أهم المخارج الآمنة، التي اعتمدتها العديد من الدول الإفريقية للخروج من أزماتها الوطنية، تلك الأزمات التي كادت أن تعصف بالعديد من هذه الدول وبوجود الدولة الوطنية فيها، ومع ذلك فخيار المصالحة الوطنية لم يكن في أغلب الأحيان وليد القرار السياسي لقيادات هذه الدول فحسب، وإنما وليد ظروف دولية محيطة بالدولة الوطنية كذلك، ووليد تداعيات أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية خاصة تمر بها كل دولة من هذه الدول على حدا، تختلف هذه التداعيات باختلاف عمق الأزمة وتجدرها، وباختلاف الظروف الدولية المحيطة بهذه الدول كذلك، و من خلال هذه الدراسة نحاول تحليل بعض النماذج الإفريقية التي نجحت في الخروج ببلدانها من الأزمة السياسية التي تعصف بها، واعتمدت في ترسيخ نموذجها في المصالحة الوطنية على آلية لجنة الحقيقة والمصالحة، والتساؤل هنا يدور حول مدى قدرة هذه الآلية على الوصول بهذه الدول الى مرحلة ترسيخ المصالحة الوطنية .

تعتمد مراحل هذه الدراسة على منهج دراسة حالة ثم المقارنة بين الحالتين لإبراز مدى قدرة متغير أساسي (لجنة الحقيقة والمصالحة) في بلدين إفريقيين مختلفين على أداء نفس المهمة إذا توفرت الظروف المواتية، وهو ما سيمكننا من تعميم النتائج إذا ثبت أن حل العديد من نزاعات بلدان إفريقيا جنوب الصحراء مر بنفس المتغير في محاولة لترسيخ فكر المصالحة الوطنية وتجاوز الاكتفاء بالمعالجة الأمنية للازمات السياسية.

الكلمات المفتاحية: ترسيخ المصالحة الوطنية، العدالة الانتقالية، لجان الحقيقة والمصالحة، الحل السياسي.

Abstract:

National reconciliation has been one of the safest ways for many African countries to find their way out of national crises, However, the option of national reconciliation was not often the result of the political decision of the leaders of these countries but rather the result of the international circumstances surrounding the national state as well as the special security, economic, political and social repercussions experienced by each of these countries. These consequences vary according to the seriousness of the crisis and the international circumstances surrounding these countries as well. This study aims to analyze some African models that succeeded in getting their countries out of the political crisis that is ravaging them, and adopted to consolidate its model of national reconciliation on the mechanism of the Truth and Reconciliation Commission, and the question here is whether this mechanism can bring these countries to the stage of consolidating national reconciliation.

This study is based on a comparative approach to highlighting the ability of a key variable in two different African countries to do the same if favorable conditions exist. This would enable us to generalize the results if it emerges that the resolution of many of the conflicts in the countries of Sub-Saharan Africa has gone through the same variable in an attempt to consolidate the idea of national reconciliation and go beyond simply addressing political crises through security measures.

Keywords: Consolidation of national reconciliation, transitional justice, truth and reconciliation commissions, political solution.

I- تمهيد :

تعد مشاريع المصالحة الوطنية في جنوب الصحراء ، إحدى الآليات التي باتت تنتقل من دولة إلى أخرى ومن أزمة سياسية إلى أخرى بشكل لافت للنظر، وبشكل عشوائي في بعض الأحيان، رغم أن الدارسين لهذا النوع من الحلول السياسية يؤكدون على صعوبة تطبيقه وعدم نجاعته إذا لم تتوفر الظروف المناسبة والمحيط السياسي المناسب، و تبحث هذه الدراسة في نجاعة مشاريع المصالحة السياسية في إفريقيا جنوب الصحراء بالتركيز على أسباب النجاعة وأسباب الفشل في نموذجين اثنين من نماذج الدول الإفريقية التي باشرت مشروع المصالحة الوطنية في بلادها لهدف علاج ما لحق بها جراء الأزمات التي ترزح تحت وطأتها هذه البلاد، إن المسلمة الأساسية التي تنطلق منها هذه الدراسة مفادها أن جل الدول الإفريقية كانت ترزح تحت وطأه استعمار أوروبي قاسي، مدمر و ناهب لخيرات هذه الدول وبالتالي فهي من حيث نشأة الأنظمة الوطنية المستقلة عن الاستعمار جد حديثة مما يجعل خبرتها كدول قومية - بالمعنى الحديث لمعنى الدولة القومية- قصير جدا لا يتجاوز خمسين إلى ستين سنة وهو عمر قصير في حياة الدول، وبالتالي فأغلب هذه الدول لا تتمتع بخبرة كافية لإدارة شؤون الدولة ويعوزها بالتالي التنظيم في أغلب مؤسسات الدولة وهو العامل المشترك الذي يعد سببا أساسيا ومشتركا لمجموع الأزمات المتوالية التي تعرفها الأنظمة السياسية في إفريقيا ، والإشكالية المطروحة هنا تدور حول الدور الذي تلعبه لجان الحقيقة والمصالحة المنشأة في دول أفريقيا جنوب الصحراء في ترسيخ المصالحة الوطنية ؟ وللإجابة على هذه الإشكالية عمل الباحثان على تغطية الموضوع بتقسيمه إلى أربعة محاور رئيسية وهي كالتالي:

المحور الأول ويشمل الإطار النظري للموضوع

المحور الثاني: ويشمل تجربة لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا

المحور الثالث: ويشمل تجربة لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون

المحور الرابع ويشمل مقارنة بين التجربتين من حيث أوجه التشابه والاختلاف.

تريد هذه الدراسة إبراز كيف أن المصالحة الوطنية في بعض هذه الدول (دول إفريقيا جنوب الصحراء) كان عاملا مشتركا حاولت من خلاله هذه الدول إحداث قطيعة مع الوضع السياسي والاجتماعي السابق والدخول في مفاوضات بين أطراف الأزمة السياسية لتقريب التصورات وإيجاد حلول ترضي جميع الأطراف بغرض الوصول إلى هدف أسمى وهو العيش الآمن في دولة قوية ومزدهرة ونظام سياسي واقتصادي قوي ومتزن، مع محاولة التعميم من خلال تناول نموذجين فريدين من نماذج إفريقيا جنوب الصحراء والذين أخذا بعدا عالميا هما نموذج جنوب افريقيا ونموذج سيراليون.

II - الإطار النظري والمفاهيمي : تحتاج الدراسات العلمية الى ضبط لمفاهيم الدراسة وتحديد لسياقها العام، وهو ما سيتناوله الباحث من خلال ضبط مفهوم المصالحة الوطنية والمفاهيم ذات العلاقة المباشرة به.

II - 1 مفهوم المصالحة الوطنية : عرف مفهوم المصالحة الوطنية في الأدبيات السياسية المعاصرة العديد من التسميات والتداخلات مع العديد من المفاهيم والمصطلحات المشابهة أو ذات العلاقة كالحوار السياسي، وقانون الرحمة، والوئام المدني وكل هذه المصطلحات المتداولة كمترادفات تشير في المحصلة النهائية إلى مفهوم المصالحة الوطنية ومع كون موضوع المصالحة موضوعا متعدد التخصصات ويحتاج الى الدراسة من جوانبه المتعددة إلا أن أغلب الباحثين يتوقفون عند حدود بناء الثقة المتبادلة وتجاوز مراحل حل النزاعات إلى إرساء سلام مستقر، فيمكن تعريف المصالحة الوطنية لغة في أصلها اللاتيني بمعنى الرجوع إلى المجلس (reconcile) أما اصطلاحا فتعرف المصالحة الوطنية على أنها صيغة تفاهم بين أبناء الوطن الواحد للوصول إلى حالة متفق عليها لانقاد الوطن من أزمته. ، أو هي السعي المشترك نحو إلغاء العوائق وتصحيح ما ترتب عنها من مآسي وأخطاء وانتهاكات وجرائم والنظر بتفاؤل إلى المستقبل المشترك. (حاج محمد، 2017، ص328)

وترى الأستاذة حنان عز العرب خالد أنه لا يمكن تعريف المصالحة بفاعلية ولا قطعية لكونها تأخذ أشكالا ومسارات ومسميات متعددة فإنها تضع تعريفا ترى أنه يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات السابقة مفاده " هي عملية التصدي لإرث العنف

الماضي وإعادة بناء العلاقات التي كسرت بطريقة بناء إيجابية، عن طريق الاعتراف المتبادل بمعاناة الماضي وتغيير المواقف والسلوكيات المدمرة إلى علاقات بناء لخلق سلم مستدام ....."". (خالد، 2015، ص37)

ويمكن أن نجد العديد من أنواع وأشكال المصالحة الوطنية تختلف باختلاف المسار والامتداد الزمني وكذا التطور التاريخي لهذه المصالحة فنجد مصالحة من أعلى إلى أسفل وأخرى من أسفل إلى أعلى والمصالحة المحددة بزمن والمصالحة الممتدة عبر فترات زمنية وغيرها، إلا أن كل هذه الأشكال كلها لابد لها من أن تدور في فلك العناصر التالية:

- السعي إلى احترام الثوابت الوطنية والعمل على الارتقاء بالوطن الموحد.
- الابتعاد عن صراعات الماضي التي تعمل على التفرقة والتنافر.
- العمل على تحقيق الأمن والاستقرار والتضامن ونبذ الفرقة والصراع.
- تعزيز مفاهيم الصفح والاحترام المتبادل والعيش المشترك وبناء جسور التواصل.
- تعزيز الشعور بالانتماء والإرادة للعمل الجماعي والمواطنة الفعالة والتوافق حول القضايا المصيرية. (حاج محمد،2017، ص 329)

إن الربط بين العناصر السابقة الذكر تعطينا تعريفا إجرائيا يمكن الاعتماد عليه في تحليلنا للموضوع وهو: أن المصالحة الوطنية هي كل سعي لمعالجة إرث الماضي وأخطاءه بتعزيز مفاهيم الصفح والعفو والعيش المشترك للوصول إلى تحقيق الأمن والاستقرار والتوافق حول القضايا المصيرية.

يعتقد العديد من الباحثين أن المصالحة الوطنية مثلها مثل عملية الدمقرطة تحتاج إلى ترسيخ باعتماد عدة آليات وأهم هذه الآليات هي استجلاء الحقيقة والبحث عن من يقف وراء أخطاء ومآسي الماضي من جهة وضرورة طلب العفو والصفح على المذنبين والجناة ممن ارتكبوا في حقهم تلك الفظائع والخطايا وهو ما سيعطي طابع الرسمية والديمومة لمشروع المصالحة الوطنية بين مختلف الأطياف والتشكيلات الاجتماعية وإلا فإن الفكرة التي ستسيطر على الضحايا والمصابين ستكون هي الانتقام من الجناة وأخذ حقهم بالقوة ممن تسببوا لهم بالآلام والمآسي .وهنا يتضح جليا مكانة لجنة أو لجان الحقيقة والمصالحة والتي يأتي دورها هنا للعمل على وضع الأسس الحقيقة والمتجدرة للمصالحة الوطنية بغرس قيم العفو والصفح بعد أن تتضح الحقيقة لتعود الحقوق لأصحابها وهو ما يطلق عليه اسم الترسيخ .

II - 2 مفاهيم ذات علاقة بالدراسة : لاحظ الباحث ان العديد من المفاهيم المرتبطة مباشرة بموضوع الدراسة تحتاج الى ضبط بما يخدم الموضوع ومن اهم هذه المفاهيم :

أ) العدالة الانتقالية: العدالة الانتقالية مفهوم واسع تختلف طبيعته من مكان إلى آخر يصعب اعتماد تعريف واحد لها بل يعتقد أنه من المفاهيم الغامضة والملتبسة لتداخلها مع العديد من المفاهيم القريبة منها نسبيا فحسب موقع المركز الدولي للعدالة الانتقالية فكلمة العدالة الانتقالية " تُشير إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وتتضمّن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوّعة من إصلاح المؤسسات" انظر (موقع المركز الدولي للعدالة الانتقالية www.ictj.org/ar) أو هي حقل من النشاط والتحقيق يركز على المجتمعات التي تملك إرثا كبيرا من انتهاكات حقوق الانسان وكل الاشكال الاخرى من الانتهاكات الجماعية ضد الإنسانية لغرض الوصول الى بناء مجتمع أكثر أمن و ديمقراطية(دخالة ، 2015،ص153) و العدالة الانتقالية كذلك هي مفهوم يشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة (الأمم المتحدة، 2014، ص 5)، وتشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على حد سواء مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية (أو عدم وجودها مطلقا) ومحاكمة الأفراد ، والتعويض

وتقصي الحقائق والإصلاح الدستوري وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات والفصل أو اقترانها معا. (قوي وآخرون، 2017، ص210) وتختلف العدالة الانتقالية عن العدالة العادية بكونها تعنى فقط بالمراحل الانتقالية كالانتقال من حالة نزاع مسلح داخلي أو حرب أهلية إلى حالة السلم أو الانتقال من حالة انهيار الحكم التسلطي إلى إعادة بناء الدولة وحالة الانفراج السياسي والانتقال الديمقراطي. (شعبان، 2014، ص 06) وقد أجمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية العناصر التي يجب توفرها لتحقيق عدالة انتقالية فيما يلي:

أ- إقامة الدعوة القضائية على مرتكبي الانتهاكات من الأفراد

ب- إرساء مبادرات لتحري الحقائق لمعالجة انتهاكات الماضي

ج- تقديم تعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

د- إصلاح المؤسسات كالشرطة والمحاكم

هـ- التمهيد لعمليات للمصالحة في المجتمعات المنقسمة على نفسها (أنظر الموقع: www.ictj.org/ar)

إن العدالة الانتقالية بهذا المعنى ووفق هذا الفهم هي مرحلة من مراحل المصالحة الوطنية وآلية ضمن مجموعة آليات لتحقيق المصالحة الوطنية رغم ان بعض الباحثين يقول بالعكس أن المصالحة الوطنية هي خطوة أولى لتحقيق العدالة لكون المصالحة لابد وأن ترتبط بالمحاسبة والعدالة والاعتراف بالجرائم الماضية وبالتالي فالمصالحة هي هدف من أهداف العدالة وشكل من أشكال العدالة الانتقالية (شنان،2015، ص 100).

ب) لجان الحقيقة والمصالحة: يعد المهتمين بمشاريع المصالحة الوطنية الحق في معرفة الحقيقة أحد أهم دعائم المصالحة، لكون الحق في معرفة الحقيقة حق أصيل لضحايا الجرائم والتعذيب والإعدام خارج المحاكمات ،وقد أنشئت في أغلب البلاد التي عرفت أزمات سياسية وتصفيات عرقية إنشاء لجان رسمية مؤقتة وغير قضائية للتقصي، تعمل على تقصي الحقائق وتعزز حق الضحايا في التعويض عن الضرر والحصول على العدالة المنشودة، وإذا كانت المصالحة الوطنية هدف منشود في أوج الأزمات، فالآليات المنوط بها تمرير مشروع المصالحة الوطنية تعد من الأهمية بمكان، وبالتالي لابد من إعطاء تعريفٍ مناسبٍ لها ولمهامها ، ورغم أنه لا يكاد يوجد تعريف جامع ودقيق للجان الحقيقة والمصالحة إلا انه من الممكن وصفها بأنها هيئات رسمية مؤقتة تستمد سلطتها من المهام التي توكلها الحكومة إليها، وتنشأ في الفترات الانتقالية لغرض التقصي في مآسي التاريخ المنقضية وانتهاكات حقوق الإنسان على مدى فترة محددة من الزمن في بلد بعينه أو صراع بعينه ومن تم إصدار التوصيات الواجب تنفيذها في المستقبل. (حتحوت، 2010، ص168)، أو هي " هيئات غير قضائية تجري تحقيقات بشأن الانتهاكات التي وقعت في الماضي القريب وتعمل على إصدار تقارير وتوصيات بشأن سبل معالجة الانتهاكات والترويج للمصالحة وتعويض الضحايا وإحياء ذكراهم وتقديم مقترحات لمنع تكرار هذه الانتهاكات مستقبلا"(طيبي،2013، ص 115) وقد شهدت الفترة من 1984 إلى 2007 إنشاء أزيد من 32 لجنة حقيقة في 28 بلدٍ أغلبها في إفريقيا جنوب الصحراء منها:

* لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في أوغندا (1986)
* اللجنة الدولية لانتهاكات حقوق الإنسان في رواندا (1990)
* لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا (1995)
* لجنة تحري انتهاكات حقوق الإنسان في نيجيريا (1999)
* لجنة المصالحة الوطنية في غانا (2002)
* لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون (2002)
* لجنة الحقيقة والمصالحة في جمهورية الكونغو (2003)
* لجنة الحقيقة والمصالحة في ليبريا (2005) (عز العرب، 2015، ص ص21-23)

وحتى لا يتم خلط هذه اللجان بهيئات ومؤسسات أخرى للدولة لابد من الإشارة إلى خصائص رئيسية ثلاث لهذه اللجان وهي:

- أنها لجان مؤقتة وتعمل لفترات محددة وتنتهي مهمتها بتسليم تقارير عن مهمتها، ونتائج أعمالها للسلطة التي أنشأتها، وبالتالي فهي لا تملك سلطة ملاحقة مرتكبي الانتهاكات.
- تركز هذه اللجان على أنماط الانتهاكات على مدى فترة من الزمن، وليس على حادث بعينه وتعمل من اجل استجلاء الحقائق وجبر الضرر لا من اجل ملاحقة المتورطين.
- تحصل هذه اللجان على سلطة تمكنها من الوصول إلى المعلومات الضرورية لإنجاز عملها، وتستمد شرعيتها من المهام الموكلة من الحكومة أو الجهات الدولية التي أنشأتها. (حتحوت، 2010، ص 169)

وتعمل لجان الحقيقة والمصالحة عبر خطوات بسيطة ولكنها طويلة ومستمرة ومضنية أهمها:

- التحقيق المباشر والميداني في الانتهاكات والمجازر.
- مقابلة الضحايا والاستماع إلى شهاداتهم الحية والعمل على حماية الأدلة والشهود.
- مقابلة الشخصيات الفاعلة والسماع لاعترافات الفاعلين الرئيسيين.
- إصدار تقارير عن الانتهاكات وتوصيات لمنع تكرار إحداث مماثلة (طيبي، 2013، ص116).

ويتحكم في انشاء لجنة لتقصي الحقائق والتحقيق في الانتهاكات الظروف التالية سواءا كانت مجتمعة أو تحقق بعضها:

- طبيعة العنف وانتهاكات حقوق الانسان التي يجب التحقيق فيها.
- طبيعة وشكل الانتقال السياسي.
- مدى هيمنة مرتكبي الانتهاكات وسلطتهم بعد فترة الانتقال.
- تركيز السلطة السياسية على العدالة، والمصالحة والتئام الجروح
- الدعم الجماهيري للجنة الحقيقة
- الإمكانات المتاحة للمشاركة والمُسَائلة والتمكين (سوكا،2006، ص ص30 ـــ31)

ج) إفريقيا جنوب الصحراء: يعد مصطلح إفريقيا جنوب الصحراء (Sub-saharien Africa) مصطلحا ذو عدة استعمالات لكونه في الحقيقة إشارة إلى منطقة جغرافية في الأصل تشمل أغلب البلدان الإفريقية عدا دول شمال إفريقيا، وهي: " 42 بلداً تقع على البر الرئيسي للقارة الافريقية. بالإضافة إلى ستة من الدول الجزرية وهي : مدغشقر، سيشل ، جزر القمر، الرأس الأخضر، وساوتومي وبرينسيب." (المعرفة، 2019) وبالرغم من أن بعض الباحثين يشير إلى استعمال مصطلح إفريقيا السوداء كرديف لمصطلح افريقيا جنوب الصحراء الا أنه استعمال عنصري كان يوظف للتمييز بين شعوب دول شمال إفريقيا وهي المغرب، موريتانيا، الجزائر، تونس، ليبيا ومصر والذين في أغلبهم يميلون إلى كونهم من ذوي البشرة البيضاء في حين أن شعوب بقية إفريقيا من ذوي البشرة السوداء وبالتالي فالمصطلح يحمل مدلولا عنصريا يقوم على التمييز على أساس لون البشرة ومهما كان المصطلح المستعمل فالمدلول الجغرافي للمصطلح هو الإشارة الى منطقة جغرافية للبلاد الواقعة جنوب الصحراء كما هو مبين (الخريطة رقم 01) .

تمتلك دول إفريقيا جنوب الصحراء تجارب كبيرة تستحق الدراسة والتحليل لكون العديد منها استطاعت تحقيق طفرة نوعية في حل خلافاتها المسلحة التي اتسمت بمستويات متفاوتة من العنف، وقد تم تجاوز هذه الخلافات في العديد من هذه الدول بالعمل على مسار المصالحة الوطنية واعتماد آلية لجنة الحقيقة والمصالحة لاستعادة الثقة والمضي قدما نحو مستقبل مشترك آمن ومستقر خصوصا بعد أن استنفدت قدراتها سلسلة الحروب الاهلية والنزاعات التي استمرت لأزيد من ثلاثين سنة في بعض هذه الدول (جنوب إفريقيا مثلا 1960-1990).

III - تجربة جنوب إفريقيا في المصالحة الوطنية :

تعد تجربة جنوب افريقيا في المصالحة الوطنية أحد التجارب الرائدة في العصر الحديث وعلى هذا الأساس اخترنا أن تكون أحد النموذجين الذين سنعقد المقارنة بينهما في هذه الدراسة، خصوصا أن أغلب المراجع والدراسات التي عدنا اليها تصنف نموذج جنوب افريقيا في المصالحة الوطنية نموذجا مرجعيا.

III - 1 الأزمة السياسية في جمهورية جنوب إفريقيا :

جمهورية جنوب أفريقيا (1.219.050 كلم2) دولة تقع في أقصى جنوب أفريقيا يحدها كل من ناميبيا بوتسوانا زيمبابوي ، موزمبيق وسوازيلاند ، ويعد اقتصاد دولة جنوب إفريقيا الأكبر والأكثر تطورا بين كل الدول الأفريقية، وتملك البلاد بنية تحتية حديثة موجودة في كل أنحاء البلاد تقريباً ويبلغ عدد سكان جمهورية جنوب افريقيا 57.6 مليون نسمة إلى غاية نهاية 2018 (المعرفة، 2019). ويمكننا أن نميز وجود خليط غير متجانس من السكان في جمهورية جنوب إفريقيا (انظر الجدول1)،خليط مكون من أكبر عدد سكان ذوي أصول أوروبية في أفريقيا، وأكبر تجمع سكاني هندي خارج آسيا، إلى جانب السكان الأصليين وخليط من المستقدمين من كل الأجناس مما يجعلها من أكثر الدول تنوعاً في السكان في القارة الأفريقية حسب المراجع التي عدنا اليها في هذه الدراسة (أنظر الشكل رقم 1). كما تحتسب البلاد 11 لغة رسمية، وهي دولة علمانية تضمن حرية المعتقد، ولم نجد إحصائية دقيقة تحدد توزيعه الأديان في البلاد (الصادق، 2014، ص ص11-12).

تعود جذور الأزمة السياسية في جمهورية جنوب إفريقيا إلى القرن السادس عشر، مع بزوغ مملكة هولندا كقوة اقتصادية واستعمارية عظيمة، حيث أنشأت سنة 1602 شركة الهند الشرقية الهولندية ومنحتها الحكومة الهولندية سلطة للتجارة باسمها بين رأس الرجاء الصالح واليابان، وبناء جيش دائم في المنطقة حيث شيدوا سنة 1652 قلعة كانت النواة الأولى لمدينة كيب تاون (cape Town) الحالية، كما عمدت الشركة إلى استقدام العبيد من شرق إفريقيا وغربها ومن الهند وسيريلانكا والعديد من المستعمرات الهولندية لمساعدة الأوروبيين في أعمالهم المختلفة ، وفي خضم التنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا أقدمت بريطانيا على احتلال رأس الرجاء الصالح سنة 1795 وقررت سنة 1820 إرسال 5000 بريطاني للاستيطان هناك مما زاد من نفوذ التاج البريطاني في المنطقة إلى سنة 1909 أين أصدر البرلمان البريطاني مرسوما تم بموجبه إنشاء اتحاد جنوب إفريقيا الذي ضم مجموعة المستعمرات الموجودة في أقصى جنوب إفريقيا ووضع لها دستوراً خاصاً بها ومنحها استقلالاً ذاتيا تخضع من خلاله اسمياً لسلطة بريطانيا (الصادق، 2014،ص25-38)

طبقت حكومة جنوب إفريقيا ابتداء من سنة 1948وبشكل رسمي سياسة التمييز العنصري وعرف هذا النظام بنظام ابرتايد (Apartheid) حيث قسم المجتمع الجنوب إفريقي إلى أربعة مجموعات (البيض ، الملونين ، الهنود ، السود) ومورس التميز بشكل أفظع ضد السود بالأخص كونهم الأغلبية الساحقة وقد تبعه سلسلة قوانين وتشريعات عنصرية، مثل قانون منع الزواج بين الأعراق المختلفة (1949) وقانون مناطق المجموعات الذي حدد مناطق سكن وعمل لكل عرق (1950) وحرم السود من الجنسية مند سنة(1958) وتم الفصل العنصري في التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات العامة وفي سنة 1961 جرى استفتاء للبيض فقط حول استقلال جنوب إفريقيا عن التاج البريطاني، وتم إعلان قيام جمهورية جنوب إفريقيا، إلا أن نظام التمييز العنصري بقي ساري المفعول مما تسبب في العديد من الأحداث الدامية سجل التاريخ بعضها وتغافل عن العديد منها لأسباب متعددة ونورد البعض منها في الجدول المرفق على سبيل المثال لا الحصر (أنظر الجدول رقم 02)

III - 2 لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا ودورها في المصالحة الوطنية : تعد تجربة جنوبي إفريقيا في المصالحة الوطنية تجربة فريدة من نوعها، خصوصا بالنظر إلى الدور الهام الذي لعبته لجنة الحقيقة والمصالحة، فبعد أزيد من ثلاثين سنة من الانتهاكات الحقوقية وتطبيق نظام الابرتايد، وقد بدأت البلاد تدخل مرحلة الانتقال الديمقراطي سنة

1990 حيت رفع الرئيس الجنوب إفريقي (دو كليرك) الحظر عن نشاط حزب المؤتمر الوطني، وأطلق سراح زعيمه نيلسون مانديلا الذي ظل معتقلا بسبب محاربته لنظام الميز العنصري لأزيد من 27 عاما وقد حاول دو كليرك ومانديلا وضع مخططٍ انتقاليٍ للخروج بالبلاد من حالة الفوضى، وبعد مشاورات مارطونية تم الاتفاق مع مختلف القوى والأحزاب السياسية على تبني دستور انتقالي سنة 1993 ونظمت انتخابات رئاسية حرة سمح فيها لجميع الأعراق بالانتخاب، أين انتخب مانديلا رئيسا للبلاد(الصادق،2014 ، ص ص42-47).

صادق البرلمان بعد مناقشات طويلة على قانون دعم الوحدة الوطنية والمصالحة الذي أسس لجنة الحقيقة والمصالحة و عين رئيس جنوب إفريقيا الجديد نيلسون مانديلا في ديسمبر 1995 لجنة مكونة من 17 شخصية وطنية على رأسها القس ديزموند توتو(Desmond Tutu) (الصادق، 2014، ص ص 42-43)، عملت اللجنة على استجلاء الحقيقة ووضعت آليات للمصالحة والغفران وعدم تكرار المآسي وخلال الفترة من ابريل 1996 إلى أكتوبر 1998 قامت اللجنة بالوقوف على أغلب الأحداث والتحقيق فيها بالعمل على ثلاثة فروع وهي :

- **لجنة انتهاكات حقوق الإنسان:** وظيفتها التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان بين عامي (1960-1994) وتحديد هوية الضحايا وما إذا كانت المجاز التي قضوا فيها منظمة من أطراف معينة أم عشوائية..
- **لجنة جبر الضرر وإعادة التأهيل:** عملت هذه اللجنة على صياغة التقارير وتوصيات لتعويض الضحايا ومتابعة الصندوق الذي أسس لهذا الغرض.
- **لجنة العفو:** مهمة هذه اللجنة هي البحث والتقصي عن كل الانتهاكات التي وقعت في الفترة من 01مارس1960 إلى 11ماي 1994 فتوصلت إلى أزيد من 50.000 حالة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، تبعتها جلسات طويلة لتحليل المعلومات والسماع للشهود من الفلاحين والفقراء والمحاربين والنساء والأطفال والمؤسسات والأحزاب...وكل أطياف المجتمع مستعينة في أشغالها بالخبراء والأساتذة والحقوقيون والقضاة. (الصادق،2014، ص ص 42-47)

عملت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا على كل المستويات لغرض إعادة بناء أسس جديدة لمجتمع جديد في جنوب إفريقيا مبني على العدالة والمساواة حيث تقدم أكثر من 7000 شخص بطلب العفو مع الأخذ بعين الاعتبار لشرطين أساسيين:

- أن ضرورة الكشف عن الحقيقة كاملة وكشف الأسباب والفاعلين المباشرين وغير المباشرين
- أن يكون الباعث وراء الأحداث دافع سياسي، وليس دافع انتقامي ولا إجرامي ولا بدوافع مادية.

ورغم أن لجنة الحقيقة كانت قد قدمت تقريرها الضخم إلى العالم في أكتوبر 1998 إلا أن أشغال لجنة العفو ظلت مستمرة إلى غاية سنة 2000.

IV - تجربة سيراليون في المصالحة الوطنية: جمهورية سيراليون بالإنجليزية (Sierra Leone) :دولة تقع على ساحل المحيط الأطلسي غرب قارة أفريقيا، تبلغ مساحتها 71,740 كم2، تحدها غينيا من الشمال وليبيريا من الجنوب الشرقي. تتكون كلمة سيراليون من مقطعين «سيرا» ومعناها ذروة الشيء أو القمة و«ليون» ومعناها الأسد، (أي التسمية تعني قمة الأسد)، وذلك للتشبيه بين صوت الرعد على قمم جبالها وزئير الأسود، وأول من أطلق عليها هذا الاسم الرحالة البرتغالي بيدرو دو سنترا (Pedro de Sintra)، نالت سيراليون استقلالها سنة 1961 من الاستعمار البريطاني الذي استقر هناك من القرن 17 عشر لذلك فاللغة الرسمية في البلاد هي الإنجليزية، وسكان سيراليون حسب إحصائيات سنة 2017 يبلغون 6.144.562 مليون نسمة، مقسمون على أزيد من عشرون قبيلة منها التيمني، الميندي، الليمبا وقبائل أخرى ، أما الديانات فهي مقسمة كالتالي % 62 من السكان مسلمون، 28 % مسيحيون، 10 % معتقدات مختلفة .(أنظر الشكل رقم 02)

IV- 1 أسباب الأزمة السياسية في سيراليون: تختلف المراجع المتوفرة في أسباب الأزمة السياسية في سيراليون بين الأسباب الاجتماعية ، الثقافية ، الاجتماعية والاقتصادية على غرار كل دول إفريقيا السوداء، إلا أنها تتفق أن الخصوصية

التي تميز سيراليون هي كثرة الانقلابات العسكرية على السلطة الحاكمة، كما أن للتأثيرات الخارجية دوراً كبيراً في تـأجيج الأزمة بين الحكومة والجبهة الثورية المتحدة، والحرص على إبقائها مشتعلة لغرض السيطرة على منـاجم المـاس فنجـد إنجلترا و نيجيريا تؤيد الحكم القائم، بينما تؤيد ليبريا الثوار مما أدى إلى تفاقم الأزمة وانقسام الموقف الـدولي بـين مؤيـد ومعارض، وكانت الحرب الأهلية في سيراليون قد بدأت بدخول الجبهة الثورية المتحدة (RUF) بقيـادة فـودي سـنكوح (Foday Sankoh) وبدعم من القوات الخاصة الليبيرية في يوم 23 مارس1991 في مواجهات مع القوات الحكوميـة فـي محاولة للإطاحة بحكومة جوزيف سايدو مومو.(Joseph Saidou momoh) وحزبه الحاكم منذ الستينيات مما أدخل البلـد في حرب أهلية استمرت 11 عاماً ، أودت بحياة ما يزيد على 50,000 خلال السنة الأولى من الحرب فقـط ، وسـيطرت خلالها الجبهة المتحدة الثورية على مساحات كبيرة من الأراضي في سيراليون الغنية بالألماس وقد تمكنـت مـن إسـقاط حكومة مموه الذي فر إلى غينيا (خالد، 2015 ، ص161).

استمرت سيطرة الثوار إلى نهاية عام 1993 على أغلب الأراضي في سيراليون، وبعـدها اسـتطاع الجـيش فـي سيراليون محاربة متمردي الجبهة المتحدة الثورية مما أدى إلى عودتهم إلى الحـدود الليبيريـة، وقـد واصـلت القـوات المتناحرة في الكر والفر إلى سنة 1995 أين بدأت المحاولات الأولى للحل وكللت باتفاق أبيدجان(ساحل العاج)1996، وهو الشيء الذي لم يدم طويلا حتى عادت الأوضاع إلى الانفجار، وفي 1999/07/09 توصل الطرفان إلى اتفاق جديـد نـص على العفو الشامل عرف باتفاق لومي تم خلاله الاتفاق على التهدئة وتأسيس لجنة الحقيقة والمصالحة رغم تحفـظ الممثـل الخاص للأمم المتحدة فرانسيس اوكيلو (Francis Okilo) على هذا الاتفاق المبني على الغفران مصراً على أنه لا يمكـن تطبيق إجراءات العفو المطلق على مرتكبـي المجـازر ضـد الإنسـانية والإبـادات الجماعيـة والمـرور عليهـا دون محاسبة .(قاسي، 2014 ، ص 210)

IV- 2 لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون ودورها في المصالحة الوطنية : يعد نموذج لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون أحد النماذج التي داع صيتها بقوة خصوصا في ظل المجازر و الانتهاكات العنيفة التي وقعت فـي هـذا البلـد، لدرجة أن الماس المستخرج في سيراليون في فترة الحرب الأهلية كان يسمى بماس الـدم (Blood Diamonds) لفظاعـة المجازر التي انتهكت في هذه الفترة للسيطرة على مناجمه والمناطق التي يستخرج منها، وحتى يتم إعـادة السـلم وبنـاء المصالحة في سيراليون قامت عدة منظمات دولية على رأسها الأمم المتحدة، وبعد إصرار مبعوثها الخاص بالضغط علـى الحكومة في سيراليون لإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة على أن يتم التنسيق مع الممثل الخاص للأمين العام للأمـم المتحـدة والمفوض السامي لحقوق الإنسان وفقا لأحكام المادة 26 من اتفاق لومي ، وقد تأسست اللجنة في شهر جويلية 2002 مـن أجل تعزيز المصالحة والتئام الجروح والحيلولة دون تكرار دوامة العنف والعنف المضاد، على أساس العفو مقابل الحقيقـة وعملت اللجنة لفترة تزيد عن السنتين أين قدمت تقريرها النهائي إلى رئيس البلاد في 04 أكتوبر 2004 ولم تكتف تقاريرها بالتحقيق في أسباب الحرب الأهلية التي دارت رحاها بين عامي (1991 و2002) بل شمل تقريرها النهائي مـثلا مناقشـة تاريخ سيراليون خصوصا الحقبة الاستعمارية وما خلفته من نزاعات قبلية وصراعات اثنيه، ومع وجود آلية أخرى تعمـل بالتوازي مع لجنة الحقيقة والمصالحة وهي المحكمة الجنائية الدولية التي أوفدت لجان تحقيق دولية للتحقيق في المجازر فقد جرت التحقيقات الجنائية على حدا والتحقيقات من اجل المصالحة على حدا وهو ما يدعم رأي الخبراء أن العمل الثنائي بين لجنة المصالحة الوطنية و العدالة الدولية لا تتعارض (قاسي، 2014، ص ص 207-211)

تم تقسيم أعمال لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون إلى ثلاثة مراحل رئيسية هي:

* المرحلة الأولى: مرحلة جمع الشهادات والتصريحات (ديسمبر 2002- مارس2003) حيث عمل ما يزيد عن 70 معاوناً في مختلف القطاعات الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، أين تم جمع ازيد من 7000 شـهادة مـن الضحايا والشهود ومختلف الأطراف الفاعلة في سيراليون.

* المرحلة الثانية: مرحلة جلسات الاستماع (افريل 2003 – اوت 2003) حيث تم الاستماع إلى الجناة ومقابلة الجناة بالضحايا للوصول إلى عفو حقيقي ومصالحة مرسخة (witness to truth,p33).
* المرحلة الثالثة: مرحلة صياغة التقارير (سبتمبر 2003-أكتوبر 2004) وقد تطلب صياغة التقرير النهائي سنة كاملة من جهة لشموليته وتوسعه ومن جهة ثانية لقلة الموظفين والخبراء الذين عملوا في هذا المستوى العالي من الحنكة في التحليل والدقة والسرية. (قاسي، 2014، ص 2015).

V- عناصر الالتقاء والاختلاف بين لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا وسيراليون : وجدنا من خلال الدراسة أن العديد من أوجه الالتقاء والاختلاف بين تجربة البلدين أهمها :

V- 1 أوجه الالتقاء :

- الإرادة السياسية لإنهاء الأزمة: تشترك لجان الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا وسيراليون في حقيقة ثابتة أن إرادة سياسية لحل الأزمة كانت ترافق مشروع المصالحة الوطنية أفضت إلى إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة هذه الإرادة السياسية تمثلت في سائر النخب السياسية والفاعلين السياسيين، الذين وافقوا على الجلوس إلى طاولة الحوار والذهاب إلى مصالحة بين مختلف النخب والأطراف المتصارعة.
- الدور الإيجابي للجان الحقيقة والمصالحة: حيث أدت التحقيقات التي أجرتها لجان الحقيقة والمصالحة إلى معرفة وتحديد الجناة والضحايا والشهود، ثم الذهاب إلى مرحلة العفو وجبر الضرر وإرساء سلم ومصالحة وطنية وهو ما تعكسه الأعداد الكبيرة من طلبات العفو والصفح.
- الاستجابة الشعبية لمختلف آليات المصالحة الوطنية: تلتقي تجربة جنوب إفريقيا وتجربة سيراليون في المصالحة الوطنية في نقطة أساسية هي استجابة والتفاف جموع الشعب في اغلبها حول مشروع المصالحة الوطنية ككل والذي تعتبر لجان الحقيقة والمصالحة أحد أبرز آلياتها، وهو ما يعكسه أعداد الجناة الذين تقدموا لطلب العفو والمغفرة وأعداد الضحايا والشهود الذين تقدموا ببلاغات وشهادات حية للجان الحقيقة.
- التركيز على ضرورة التعويض وجبر الضرر: فمن اهم مرتكزات تحقيق العدالة الانتقالية تعويض ضحايا الانتهاكات من مناضلين ونشطاء وحقوقيين وجبر ما لحق بهم من ضرر ومن المهم في هذه المرحلة اتباع إجراءات سليمة ووسائل ناجعة لتحديد المستحقين وتأمين حصولهم على التعويض الكافي لمنع الوصوليين والانتهازيين من الاستفادة معهم (دخالة ، ص 158) لهذا يجب اعتبار تعويض الضحايا عنصرا أساسيا في مجموعة متكاملة هي العدالة الانتقالية لكون التعويض شكل من اشكال الإقرار بالضرر قد ركزت حكومة جنوب افريقيا وحكومة سيراليون على هذه النقطة كثيرا واولتها الاهتمام البالغ .

V- 2 أوجه الاختلاف

- الاختلاف في السبب الرئيس لاندلاع الأزمة السياسية: فقد كان السبب الرئيس لاندلاع الأزمة السياسية واضحا في جنوب إفريقيا وهو نظام الميز العنصري وما نتج عن أزيد من 350سنة منا لميز العنصري من تراكمات وتبعات طالت كل مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دولة غنية لكن مظاهر الثروة كانت محصورة في يد أقلية معينة وهم البيض ، في حين كانت أسباب الأزمة في سيراليون غير واضحة ودقيقة بل تداخلت بين الأسباب السياسية والأسباب الإثنية والأسباب الاجتماعية وغيرها محليا إلى جانب تدخلات المحيط الدولي في الأزمة فقد خلص تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة غي سيراليون أن الأزمة السياسية في سيراليون كان للمؤثرات الخارجية الدور الكبير في تأجيجها واستطالتها.

- الاختلاف في مستوى التدخل الدولي في إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة: لقد خلص تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون ان التدخل الدولي كان واضحا في الازمة السياسية في البلاد كما لم تسلم تحقيقات لجنة الحقيقة والمصالحة من هذه التدخلات وهو ما يعكسه التدخل المتكرر لممثل المفوض السامي لحقوق الإنسان وممثل الأمين العام للأمم المتحدة في عديد المرات والمواضيع منها التدخل في إنشاء وحتى في سيرورة أشغال لجنة الحقيقة والمصالحة في حين أن الموضوع ظل حكرا على الإرادة السياسية للسلطة في جنوب إفريقيا واقتصر الدور الدولي على التأييد والتنديد والشجب.
- التفاوت في النتائج السلبية المصاحبة للجنة الحقيقة والمصالحة: ومن ضمنها:
  - الفشل في مواجهة الأسباب الحقيقة للنزاع بسبب الفشل في الإصلاح المؤسسي.
  - الفشل في تحقيق التعويضات الذي يصبح انتهاكا جديدا لحقوق الضحايا.
  - عدم الاعتراف ببعض الضحايا
  - الشعور بخيانة النخب للقضية لاستفادتهم من المرحلة الانتقالية.
  - الشعور بالإسهام في الإفلات من العقوبة مما يشكك في شرعية العملية برمتها (سوكا، 2006، ص 40).

يعتقد أن الأسباب الرئيسية لنجاح المشروع الجنوب افريقي والارتياب الحاصل في مشروع سيراليون راجع بالدرجة الأولى الى النقطتين الأخيرتين وهو ما يفتح قوس جديد لاستكمال هذه الدراسة بموضوع مكمل لها يدور حول حدود التدخل الدولي في المسائل الداخلية للدول ومدى تعارضه مع مبدأ السيادة الوطنية.

IV- النتائج والتوصيات :

تخلص هذه الدراسة إلى العديد من التوصيات التي الأساسية والتي يجب أن تتبناها كل دولة تسعى إلى ترسيخ المصالحة الوطنية في بلادها عن طريق آلية لجنة الحقيقة والمصالحة أهمها:

- يعد تشكيل لجان الحقيقة والمصالحة نتاج مشاورات واسعة ومباحثات واتفاقات جماعية بين مختلف مكونات المجتمع بغية الوصول إلى أمن مستدام ومصالحة مرسخة ومستقرة.
- إن نجاح عمل لجان الحقيقة والمصالحة بالدرجة الأولى يخضع لمصداقية الشخصيات التي تتشكل منها لجان الحقيقة والمصالحة إذ لا بدأن تتشكل من شخصيات وطنية مرموقة ومحترمة على الصعيد الوطني والدولي من جهة كما يجب أن تتمتع بمجال واسع من الصلاحيات والتسهيلات التي تمنحها السلطة السياسية لهذه اللجان للقيام بأعمالها بكل سهولة وسلاسة ومصداقية.
- إن ترسيخ المصالحة الوطنية يتطلب الوصول إلى الحقيقة حول كل الانتهاكات والجرائم التي قد تكون واكبت الأزمة السياسية في البلاد والعمل على جبر الضرر المترتب عن هذه الانتهاكات وهو ما يتطلب المرافقة من السلطة السياسية والدعم من الجانب الشعبي.
- لا يتنافى العمل وفق آلية لجنة الحقيقة والمصالحة مع التحقيق الجنائي الدولي خصوصا إذا ارتبطت الأزمة السياسية بجرائم ضد الإنسانية كجرائم الحروب والإبادات الجماعية، والتي تصنفها محكمة العدل الدولية جرائم غير قابلة للعفو عنها رغم أن العديد من الباحثين يصنف ذلك مسا صريحا بمبدأ السيادة، خصوصاً إذا تعلق الأمر بأزمة وطنية داخلية، ومع ذلك يجب لا يمتد العفو الشامل إلى الأشخاص الذين انتهكوا القانون الإنساني وقوانين الحرب.
- يجب أن تشمل التقارير الختامية لأعمال لجان الحقيقة والمصالحة، إلى جانب المعاينات والشهادات والاعترافات تحليلات وإحصائيات دقيقة للأحداث وتفسيرات وأراء علمية للأسباب التي أدت إلى الأزمة، إلى جانب مقترحات ومبادرات لمنع تكرار نفس الأحداث في زمن آخر أو مكان آخر.

- تجدر الإشارة إلى أن الاعترافات بالانتهاكات والعفو والصفح الرسمي عن كل الأحداث الماضية، والمضي معا إلى مستقبل مزدهر وآمن دون الحصول على تعويضات مادية مناسبة للضحايا قد لا يبني مصالحة مرسخة ومتينة، خصوصا بسبب استقرار شعور نفسي لدى الضحايا بالخسارة والحقد على الجناة، لكونهم خرجوا دون جبر للضرر المادي والمعنوي الذي وقع بهم وهو ما يهدد بعودة الأزمة بشكل أكثر حدة وشراسة.

خاتمة:

يعد إنشاء لجان لمعرفة الحقيقة وإرساء المصالحة الوطنية أحد أكثر مسائل المصالحة الوطنية خطورة وتعقيدا، لكونها ليست حلا سحريا لكل الأزمات، خصوصا تلك التي تقع في الدول الافريقية التي تميزها الصراعات العرقية الإثنية، وتحركها النعرات العنصرية والقبلية، على حساب الدولة الوطنية والأمن والسلم الوطنيين، فإذا كان الضحايا يبحثون عن معاقبة الجناة و التعويض عن الضرر الذي لحق بهم، فإن الجناة بدورهم يسعون للحصول على الحصانة والإفلات من العقاب والعفو عن جرائمهم، مما يستوجب البحث عن توليفة تضمن الفوز للطرفين، وإيجاد حل وسط ومتوازن بين أهداف المصالحة والعدالة الجنائية، وبناءً عليه وجب الحذر كل الحذر من العمل المتسرع وغير المدروس في تحقيق المصالحة الوطنية، لما قد يترتب عن ذلك من نتائج تكون معاكسة تماما للمطلوب، وإذا كان إرساء المصالحة الوطنية وفق آلية لجان الحقيقة والمصالحة يتطلب عملا دقيقاً ومتأنياً قد يمتد لفترة غير بسيطة من الزمن، فإنه إلى جانب ذلك يتطلب تحليلا دقيقا لجوانب الأزمة السياسية، وتاريخ البلاد والعرقيات والحساسيات البينية، مما يستوجب كفاءات وخبرات قد لا تتوفر في العديد من بلدان إفريقيا السوداء، وهو ما يطرح إشكالية دقيقة تدور حول مبدأ السيادة ومدى المساس بالسيادة الوطنية في حال اللجوء إلى الاستعانة بخبراء أجانب ومحققين دوليين في مختلف الأزمات ، وإذا كان تجارب بعض الدول الإفريقية قد لاقت نجاحاً منقطع النظير كتجربة جنوب إفريقيا فإن تجارب أخرى لا تزال على حافة الانهيار كتجربة سيراليون التي لا تزال تعاني من هزات ارتدادية في كل مرة .

قائمة المراجع:

1. فضيلة حاج محمد. (جانفي, 2017). المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور عولمة الامن وتحولات القوة العالمية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (10)، الجزائر: جامعة باتنة 1، ص.ص 326-336 على الخط https://www.asjp.cerist.dz/en/article/36808 تاريخ المراجعة 2019/10/12
2. حنان عز العرب خالد. (2015). دور البرلمان في المصالحة الوطنية: دراسة لبعض الحالات الافريقية. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ص.37.
3. الأمم المتحدة. (2014). العدالة الانتقالية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. جنيف: تقرير المفوضية السامية لحقوق الانسان، منشورات الأمم المتحدة. ص.5.
4. مسعود دخالة. (أكتوبر,2015). العدالة الانتقالية في المغرب: تجربة هيئة الانصاف والمصالحة (2004-2006)، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ،5(02)، الجزائر: جامعة الجزائر3، ص 153 على الخط https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18688 تاريخ المراجعة 2019/10/10
5. بوحنية قوي، وآخرون. (2017). العدالة الانتقالية في التجارب العربية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ص.201.
6. عبد الحسين شعبان. (15 ديسمبر, 2014). الصفح والمصالحة. مجلة يتفكرون، (06). الرباط، ص.6.

7. موقع المركز الدولي للعدالة الانتقالية، https://www.ictj.org/ar .About/transitionnel-justice تاريخ المراجعة 2019/10/12

8. عمر عبد الحفيظ شنان. (2015). العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية: المفاهيم والتطبيقات. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ص.100.

9. نور الدين حتحوت. (ديسمبر, 2010). لجان الحقيقة وشروط تحقيق المصالحة الوطنية. مجلة المفكر، (06)، مجلة المفكر، (6)، الجزائر:
جامعة محمد خيضر بسكرة، ص.168 على الخط https://www.asjp.cerist.dz/en/article/62686 تاريخ المراجعة :2019/10/12

10. محمد بلهاشمي الامين طيبي. (فيفري, 2013). لجان الحقيقة والمصالحة كآلية لتجسيد العدالة الانتقالية. مجلة القانون المجتمع السلطة، 1(2)، الجزائر: جامعة السانية وهران، ص.ص 113-125 على الخط https://www.asjp.cerist.dz/en/article/710 تاريخ المراجعة 2019/10/05.

11. ياسمين سوكا. (حزيران 2006).النظر الى الماضي والعدالة الانتقالية : بناء السلام من خلال كشف المسؤوليات . المجلة الدولية للصليب الأحمر،88(862)، ص ص30 ـــ31

12. موقع شبكة المعرفة، تعريف إفريقيا السوداء. https://www.marefa.org تاريخ المراجعة 2019/10/05

13. اسماعيل محمد الصادق. (2014). تجربة جنوب افريقيا، نيلسون مانديلا.... والمصالحة الوطنية (المجلد 02). مصر: العربي للنشر والتوزيع، ص.ص .11-12.

14. فوزية قاسي. (08 12, 2014). تكامل آليات العدالة الانتقالية: لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون نموذجا، مجلة حوليات،6(1)، الجزائر: جامعة وهران 2، ص. ص204-236.على الخط https://www.asjp.cerist.dz/en/article/90353 تاريخ المراجعة 2019/10/10.

15. Witness to Truth: Report of The Sierra Leone Truth and Reconciliation Commission, Vol II P:33.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

ط.د سرحان رعاش ، نور الدين حشود ، (2021) **لجان الحقيقة والمصالحة كآلية لترسيخ المصالحة الوطنية** دراسة مقارنة لتجربة سيراليون وجنوب إفريقيا ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13 (01) / 2021، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 159-172.

الملاحق:

جدول رقم (1): يبين التركيبة السكانية لدولة جنوب افريقيا.

العرق	التعريف
السود	خليط من القبائل الأصلية التي كانت تسكن البلاد قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح من قبائل الزولو، الثيمبو....
البريطانيون	الجالية البريطانية التي استقرت في جنوب إفريقيا بداية من القرن السابع عشر منهم 5000 تم إرسالهم سنة 1820 واستوطنوا واشتغل أغلبهم في التجارة.
البوير (Boer)	مستوطنون أوروبيون أغلبهم من الهولنديين عمال شركة الهند الشرقية الهولندية استقلوا عن الشركة واستقروا واعتمدوا على الزراعة وتربية المواشي واستقدموا العبيد
الاسياويون (الهنود)	مستقدمون من المستعمرات البريطانية بداية من 1860 للعمل في مزارع قصب السكر وتم توطينهم منطقة (بورت نتال) دربان حاليا وشكلوا أكبر جالية هندية خارج أسيا

المصدر: (اسماعيل، 2014: 25-40) و (خالد، 2015: 168)

جدول رقم (2): يبين المجازر الرئيسية التي عرفتها جنوب افريقيا.

التاريخ	المكان	الأحداث	الضحايا	
			قتيل	جريح
1949	دربان –جنوب إفريقيا	أحداث دامية بين السود والهنود	142	1087
1960	شابر فيل– جنوب افريقيا	مجزرة قامت بها الشرطة ضد السود بسبب التظاهر ضد نظام بطاقة المرور المفروضة غير البيض	69	آلاف
1976	سوتو–جنوب إفريقيا	قمع وحشي لانتفاضة قام بها السود	500	آلاف
أبريل 1986	زمبابوي/بوتسوانا	غارات جوية على مواقع لجماعة السود	//	آلاف
جوان 1986	كامل جنوب إفريقيا	أعمال عنف أدت إلى إعلان حالة الطوارئ	//	آلاف

المصدر : (اسماعيل، 2014 : 38-41)

شكل رقم (1) : رسم بياني يبين التركيبة السكانية لدولة جنوب إفريقيا

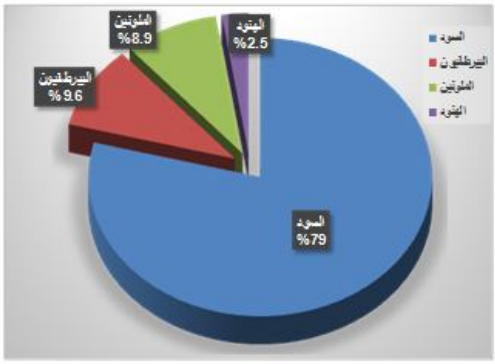

المصدر: (خالد، 2015، ص168).

شكل رقم (2) : رسم بياني يبين توزيع الديانات لدولة سيراليون

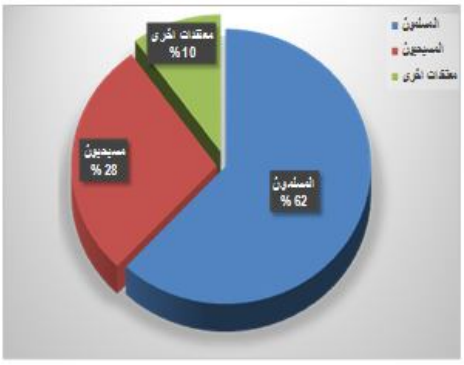

المصدر: www.ar.wikipidia.org

اللون الداكن دول افريقيا جنوب الصحراء

.كما هو مستخدم في إحصائيات الأمم المتحدة

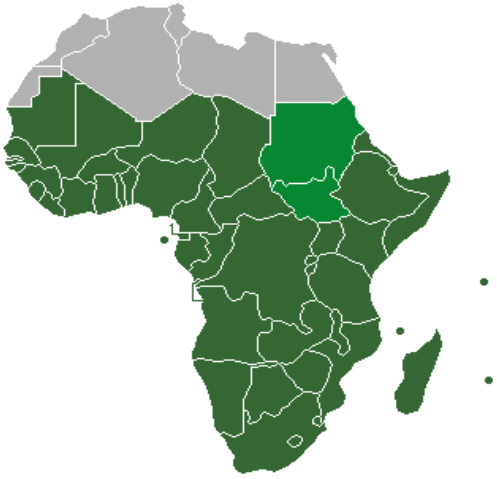

المصدر : https://www.marefa.org